The Administration & Economic College Journal
For Economics & Administration & Financial Studies
Vol. 10,N.1, P P. 1-23
ISSN PRINT 2312-7813
ISSN ONLINE 2313-1012
مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية
المجلد 10، العدد2، 2018 ص ص 257-240

Corporate governance and its role in combating financial corruption in government units
*حوكمة الشركات ودورها في مكافحة الفساد المالي في الوحدات الحكومية دراسة تطبيقية في جامعة القادسية

**إزدهار عبدالله زامل.

Abstract

The research aims to introduce the concept of governance and its inception and review its importance and objectives.The research also dealt with the subject of financial corruption and its definition, with the reasons for its occurrence and its most prominent manifestations, and then addressing the role of governance in combating it.

The phenomenon of corruption is widespread and has wide-ranging roots in which different factors are intertwined, which are difficult to distinguish from one another to the extent that they involve the destruction of the economy and the financial capacity of the state and the institution. The study hypothesized that a number of conclusions have been reached, the most important of which is that the phenomenon of financial corruption is one of the most serious problems faced by public sector institutions.

As a result of the collapse and major financial crisis that faced the world economy because of the failure of old methods, which led to the search for a concept that regulates the legal relationship and legitimacy between the parties management of the institution and the parties to avoid conflicts between these parties, as a result of this increased attention to the concept of corporate governance and became a cornerstone of Should be based on the institutions as the most important mechanism to combat financial corruption.

(*) بحث مستل.
(**) طالب ماجستير – جامعة بابل – كلية الإدارة والاقتصاد .

The study hypothesized that a number of conclusions have been reached, the most important of which is that the phenomenon of financial corruption is one of the most serious problems faced by public sector institutions. The commitment to implementing the mechanisms of corporate governance leads to the reduction of financial corruption,There are reasons for financial corruption, including social and moral.

In addition, a number of recommendations have been reached, most notably the development of the Anti-Corruption Law to cover corrupt practices in government units, urging institutions to adopt corporate governance mechanisms in accordance with the latest standards in order to reduce corruption within government institutions and to promote intellectual, economic, social and religious awareness

المستخلص:-

يهدف البحث إلى التعريف بمفهوم الحوكمة ونشأتها واستعراض أهميتها وأهدافها ، كذلك تناول البحث موضوع الفساد المالي وتعريفه مع بيان أسباب حدوثه وابرز مظاهره ثم التطرق إلى دور الحوكمة في مكافحته .

تعد ظاهرة الفساد واسعة الانتشار وذات جذور تأخذ ابعاد واسعة تتداخل فيها عوامل مختلفة يصعب التمييز بينها ودرجة شموليتها من مجتمع لأخر حيث انها تنطوي على تدمير الاقتصاد والقدرة المالية للدوله والمؤسسة على حد سواء .

نتيجة للإنهيارت والأزمة المالية الكبرى التي واجهت الاقتصاد العالمي بسبب فشل الاساليب القديمة الامر الذي ادى إلى البحث عن مفهوم ينظم علاقة قانونية وشرعية بين اطراف إدارة المؤسسة والاطراف المتعاملة معها لتجنب الصراعات بين هذه الاطراف ، نتيجة لكل ذلك زاد الأهتمام بمفهوم حوكمة الشركات واصبحت من الركائز الاساسية التي يجب ان تقوم عليها المؤسسات بأعتبارها أهم الية لمكافحة الفساد المالي .

وبأختبار فرضية البحث تم التوصل إلى عدد من الإستنتاجات أهمها ان ظاهرة الفساد المالي من أخطر المشكلات التي تعاني منها مؤسسات القطاع العام ، ان الالتزام بتطبيق اليات حوكمة الشركات يؤدي إلى الحد من الفساد المالي، هناك أسباب للفساد المالي منها اجتماعية واخلاقية .

كذلك تم التوصل إلى عدد من التوصيات أهمها تطوير قانون مكافحة الفساد لتغطي الممارسات الفاسدة بالمؤسسات الحكومية ، حث المؤسسات على تبني اليات حوكمة الشركات طبقا" لأحدث المعايير بغية الحد من الفساد داخل المؤسسات الحكومية ، نشر الوعي الفكري والاقتصادي والاجتماعي والديني وذلك لرفع المستوى الحضاري للمجتمع .

المقدمة :

لقد تعاظمت في الآونة الأخيرة أهمية حوكمة الشركات بشكل كبير لتحقيق التنمية وتعزيز الرفاهية الاقتصادية للشعوب . إذ برزت هذه الأهمية بعد الأزمة المالية الآسيوية 1997 – 1998 ، والإنهيارات للطاقة وما تلا ذلك من سلسلة Enron والفضائح التي طالت كبريات الشركات ، مثل شركة انرون واكتشافات تلاعب الشركات في قوائمها المالية التي كانت لا تعبر عن الواقع الفعلي لها ، وذلك بالتواطؤ مع كبرى الشركات العالمية الخاصة بالتدقيق والمحاسبة ، وهو ما جعل منظمة التعاون الاقتصادي تصدر مجموعة من القواعد لحوكمة الشركات الخاصة في سنة 2004 ولحوكمة الشركات والتنمية في سنة 2005 . (OECDالمملوكة للدولة)

تعد حوكمة الشركات أهم أداة في مكافحة الفساد المالي من خلال استخدام اليات الحوكمة الداخلية والخارجية والمتمثلة في دور مجلس الإدارة ، لجان التدقيق ، الأفصاح والشفافية ، الرقابة الخارجية والقوانين والتشريعات .

وقد قسم البحث إلى :

المبحث الاول : منهجية البحث

المبحث الثاني : مفهوم حوكمة الشركات أهميتها وأهدافها

المبحث الثالث : مفهوم الفساد المالي ، أسبابه ، مظاهره وسبل مكافحته

المبحث الرابع : الجانب التطبيقي

المبحث الخامس : إستنتاجات وتوصيات

المبحث الاول

منهجية البحث

مشكلة البحث :

تكمن مشكلة البحث في الاتي:

1-الوقوف على اسباب مظاهر الفساد المالي في الوحدات الحكومية.

2- بيان دور الحوكمة في الحد من مظاهر الفساد المالي .

أهمية البحث :

تكمن أهمية البحث في الوقوف على مدى أهمية تفعيل حوكمة الشركات في المؤسسات ، لما لها من دور في معالجة أهم المشكلات وهي ظاهرة الفساد المالي التي تسببت في حدوث مشاكل وازمات مالية لكثير من الشركات العالمية .

اهداف البحث :

يهدف البحث إلى مايلي :

1- التعرف على مفهوم وأهمية وأهداف الحوكمة

2- التعرف على دور حوكمة الشركات في مكافحة الفساد المالي

فرضيات البحث :

يمكن لحوكمة الشركات ومن خلال الياتها الداخلية والخارجية دور في مكافحة الفساد المالي في المؤسسات الحكومية اي توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين حوكمة الشركات والفساد المالي .

منهج البحث :

اتبع البحث إسلوب المنهج الوصفي التحليلي من أجل تحقيق أهداف البحث .

طرق جمع البيانات :

1-الجانب النظري : تم الاعتماد على مصادر المعلومات المكتوبة مثل الكتب والدوريات والمجلات العربية والاجنبية والبحوث المنشوره على شبكة الانترنيت ذات العلاقه بالموضوع .

2-تم تصميم إستبانه احتوت على عدد من الاسئلة لتغطية متغيرات البحث ، وتم اختيار مقياس ليكرت الخماسي لتحديد بدائل الاجابة المتاحة .

المبحث الثاني (الاطار النظري)

مفهوم حوكمة الشركات أهميتها وأهدافها

نشأة حوكمة الشركات

تمتد جذور موضوع الحوكمه إلى فترة النصف الثاني من القرن الماضي ، وهي الفترة التي شهدت تغييرات كبيرة في شكل المؤسسة الاقتصادية من حيث طبيعة نشاطها واساليب تسييرها ، ما ادى إلى بروز المؤسسات الدولية التي تمتد فروعها إلى اكثر من دولة، كما ظهرت الشركات متعددة الجنسيات و شركات المساهمة كما ظهرت معها أساليب جديدة لتسيير هذه الشركات حيث كان السبب الاول لظهور هذه الاساليب هو الفصل بين ملكية وإدارة الشركات حيث اصبحت الإدارة لا تتم من طرف مالكيها بل هناك مجلس إدارة يتم تعينه من قبل ملاك هذه الشركات وهو مايعرف " بنظرية الوكالة " ، حيث ادى إلى ظهور مشاكل نتيجة لتعارض المصالح بين اعضاء مجالس إدارة الشركات وبين المساهمين ، الامر الذي ادى إلى زيادة التفكير في ضرورة ايجاد مجموعة من القوانين واللوائح التي تعمل على حماية مصالح الطرفين والحد من التلاعبات المالية والإدارية التي يقوم بها مجلس الإدارة بهدف تعظيم مصالحهم الشخصية . (جلاب ،2015 :6)

ظهرت الحاجة إلى الحوكمة في العديد من الاقتصاديات المتقدمة والناشئة خلال العقود القليلة الماضية ، وبالاخص بعد اعقاب الإنهيارات الاقتصادية والازمات المالية التي شهدتها بعض دول شرق اسيا وامريكا اللاتينية وروسيا في عقد التعينيات من القرن الماضي ، كذلك ماشهده الاقتصاد الامريكي مؤخرا من إنهيارات مالية ومحاسبية خلال العام 2002 ، تزايدت أهمية الحوكمة نتيجة لاتجاه كثير من دول العالم إلى التحول إلى النظم الاقتصادية الرأسمالية والتي يعتمد فيها على الشركات الخاصة لتحقيق معدلات مرتفعة ومتواصلة من النمو الاقتصادي . (يوسف ،2007: 4)

ادت الأحداث الاخيرة للشركات إلى زيادة الوعي العام بقضايا حوكمة الشركات اذ ان هناك اعتراف واسع النطاق طبقا لتزايد الادلة التجريبية على ان حوكمة الشركات لها تأثير كبير على المساهمين ومجلس الإدارة وذلك نتيجة الاحكام التي تفرضها على الشركات ويتبعها المراقبون الخارجيون والتي تؤدي دورا" رئيسيا" في الربط بين حوكمة الشركات وقيمة المؤسسة لوجود احكام مرتبطة وبشكل ايجابي مع قيمة الشركة.

(Bebchuk,and others,2004:1)

مفهوم حوكمة الشركات (Corporate governance)

يعبر مفهوم الحوكمة بشكل عام كمجموعة من الإجراءات والعمليات التي يتم من خلالها توجيه المؤسسات والتحكم بها ، بحيث يتضمن الاطار العام للحوكمة تحديد وتوزيع الحقوق والمسؤوليات على مختلف اطراف المؤسسة من مجلس إدارة ومدراء ومساهمين وغيرهم من أصحاب المصلحة ، إضافة إلى أنه يعمل على بلورة وارساء قواعد وإجراءات صناعة القرار في تلك المؤسسة . (غادر،2012:2)

وقد عرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) الحوكمة بأنها " مجموعة من العلاقات فيما بين القائمين على إدارة الشركة ومجلس الإدارة وحملة الأسهم وغيرهم من المساهمين " .

ويرى (Crowther,Seifi,2011:11) بأنه يمكن اعتبار حوكمة الشركات بيئة من الثقة والقيم الاخلاقية باعتبارها جهدا" تأزريا" من جميع الاطراف المكونه للمؤسسة والتي هي اصحاب المصلحة في الحكومة والجمهور العام ، والمهتمين بقطاع الشركات وغيرهم .

كذلك عرفت على انها " نظام متكامل تتكامل فيه كافة الإجراءات والمفأهيم الاقتصادية والادارية والمحاسبية والاجتماعية والقانونية لتحقيق المساءلة والتقييم لاداء المؤسسات ويمكن ان تعتمده المؤسسة بوصفه استراتيجية للقضاء على الفساد المالي والاداري والتي تؤثر على العلاقة فيما بين اطراف المصلحة في المؤسسة . (عبدالله ، 2006 : 26) .

وقد عرف (Oman ,2001:13) "حوكمة الشركات" بشكل عام " مجموعة القوانين والأنظمة والممارسات التجارية المقبولة والتي تحكم العلاقة في اقتصاد السوق بين مديري الشركات ورجال الأعمال من ناحية، ومستثمري الأموال في الشركات من ناحية أخرى ، ويتضمن المستثمرين المساهمين والدائنين والموظفين وغيرهم من اصحاب المصلحة .

أهمية وأهداف حوكمة الشركات

تتمثل **أهمية حوكمة** الشركات في التالي : (السعدني ، 2006 :143)

1-محاربة الفساد الداخلي في المؤسسات وعدم السماح بوجوده والقضاء عليه .

2-تحقيق وضمان النزاهه والحياد لكافة العاملين بدءا" بمجلس الإدارة وانتهاءا" بأدنى عامل بالمؤسسة .

3-تحقيق السلامة والصحة ومنع وجود اخفاق متعمد او غير متعمد .

4- تقليل الأخطاء إلى ادنى قدر ممكن بل واستخدام النظام الوقائي الذي يمنع حدوث هذه الأخطاء .

تعمل معايير الحوكمة على تحقيق العديد من **الأهداف** وهي كالاتي : (بله ،2012 :56) و(دليل تأسيس حوكمة الشركات ، 2005)

1-حماية حقوق المساهمين حيث يتم الاحتفاظ بسجلات ملكية الأسهم والشفافية في الحصول على المعلومات وبالوقت المناسب وضمان حقوق المسأهم وحقه في الانتخاب وفي حصوله على حصة من الارباح السنوية .

2- تحقيق العدالة حيث يعترف بحقوق جميع الاطراف اصحاب المصلحة في الشركة وتضمين تحقيق المساواة بين المساهمين داخل او خارج الشركة عاى السواء .

3- منع المتاجرة بالسلطة في الشركة وذلك من خلال ضمان وجود هياكل ادارية يمكن من خلالها محاسبة الإدارة امام المساهمين .

4- ضمان مراجعة الأداء المالي وحسن استخدام أموال الشركة من خلال تكامل نظم المحاسبة والمراجعة.

5-الإشراف على المسؤولية الاجتماعية للشركة في ضوء قواعد واسس الحوكمة .

6- تحسين إدارة الشركة من خلال تطوير الاستراتيجيات وزيادة كفاءة الأداء .

المبحث الثالث

مفهوم الفساد المالي ، أسبابه ، مظاهره وسبل مكافحته

مفهوم الفساد المالي(financial corruption)

الفساد هو آفة اقتصادية واجتماعية وسياسية ومعنوية خطيرة، وخاصة في العديد من البلدان الناشئة ، وهي مشكلة تؤثر على المؤسسات العامة والخاصة ، وقد أصبحت ظاهرة دولية في نطاقها ومضمونها وعواقبها. وهذا هو السبب الذي أدى، في السنوات الأخيرة، إلى تكاثر الجهود الدولية للتصدي لمشكلة الفساد، ومن هذه المبادرات التعاونية الدولية اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، التي وقعت في عام 2003، والتي دخلت حيز النفاذ في كانون الأول / ديسمبر 2005. وهذا هو أول صك عالمي حقيقي لمنع الفساد ومكافحته، يقوم على توافق دولي واسع في الآراء. (Argandona,2007:1)

يعبر عن الفساد المالي بـ" مجموعة من الانحرافات المالية المخالفة للقواعد والاحكام المالية التي تسهم في سير العمل الاداري والمالي "

يأخذ الفساد المالي استنزاف المال العام او استغلال القانون المالي او التعليمات المالية او تجاهلها ، وغالبا" ما يرتبط الفساد المالي بالغش او الاحتيال المالي فهما وجهان لعملة واحدة لاشتراكهما في تحقيق منافع شخصية تتعلق بتفضيل المصلحة الخاصه على العامة . (الطيب ، توفيق ، 2016 :36)

ويرى (عيدان ، 2016 : 227) ان الفساد المالي هو ذلك السلوك المنافي للقوانين والاخلاق والقائم على الاخلال بالمصالح والواجبات العامة من خلال استغلال المال العام لتحقيق مصالح خاصة ، وهو ليس حكرا على النشاط الذي يتصل بالوظيفة العامة بل خارجها ايضا" .

ويمكن تعريف الفساد المالي على انه يتعلق بالمخالفات المالية والتي تتضمن: (ابراهيم ، 2012 : 127)

1-القيام بعمل مخالف للقواعد والإجراءات المالية المنصوص عليها في الدستور واللوائح .

2-مخالفة القواعد والإجراءات الخاصة بتنفيذ الموازنة العامة للدولة .

3- مخالفة القواعد والإجراءات الخاصة بالمشتريات والمبيعات وشؤون المخازن وكافة القواعد والنظم المالية السارية .

4-التلاعب بالأموال على شكل جرائم السرقة والاختلاس .

أسباب ومظاهر الفساد المالي

تقسم أسباب مظاهر الفساد المالي إلى قسمين : (عبود ، 2008 : 77)

اولا": أسباب خارجية وتشمل

1 -أسباب سياسية: تواجه بعض الدول وخصوصا النامية تغيرات في الحكومات والنظم الحاكمة فتنقلب من ديمقراطية إلى دكتاتورية وبالعكس، الأمر الذي يخلق جو من عدم الاستقرار السياسي مما يهيئ الجو الملائم للفساد المالي والإداري.

2 -أسباب اقتصادية: إن تردي الأوضاع الاقتصادية وقلة الرواتب والأجور التي لا تؤمن مستوى معاشي فضلا عن تأثير التضخم باستنزاف جزء منها ، وتبديد الموارد بفعل سوء التخطيط والحروب التي لا مبرر لها وتبعاتها الثقيلة على المجتمع ، وحالة الفقر لنسبة كبيرة من السكان، وزيادة نسبة البطالة ، ومحدودية فرص التوظيف لقلة الاستثمارات المحلية والأجنبية في المشاريع الجديدة ، كل هذا الواقع دفع بالفاسدين على زيادة دخولهم المكتسبة من عمليات الفساد والعمل على تكريسه للبقاء على نمط حياتهم .

ثانيا": أسباب داخلية: وتشمل

1-أسباب قانونية: قد يرجع الانحراف إلى سوء صياغة القوانين واللوائح المنظمة للعمل وذلك نتيجة لغموض مواد القوانين أو تضاربها في بعض الأحيان ، الأمر الذي يعطي الموظف فرصة للتهرب من تنفيذ القانون أو الذهاب إلى تفسيره بطريقته الخاصة التي قد تتعرض مع مصالح المواطنين .

2 -أسباب تنظيمية: إن عدم وجود هيكل تنظيمي جديد، وعدم وضوح الاختصاصات والمسؤوليات وعدم وضوح العلاقات الوظيفية ، وعدم استقرار القيادة الإدارية وتغيرها باستمرار، وعدم وجود دليل تنظيمي للمؤسسة ، مما يؤدي إلى تفشي السلوك اللااخلاقي في المنظمة، وكذلك افتقاد عدد من المؤسسات إلى الآليات الاجتماعية التي تضمن ولاء العاملين لها، ولذا تنحرف مواردها بعيدا عن أهدافها باتجاه الأغراض الخاصة للأعضاء والتنظيمات الاجتماعية التي يشكلون جزءا منها.

لاشك إن المكاسب المادية والمعنوية التي يجنيها المفسد تدفعه لارتكاب مثل هذه الأفعال والتي قد تأخذ أحد أو أكثر **من المظاهر التالية** : (الغانمي ، الخزرجي ، 2017 : 13)

اولا": الرشوة : وتعني حصول الشخص على منفعة تكون مالية في الاغلب لتمرير أو تنفيذ أعمال خلافا" للتشريع أو لأصول المهنة وقد تأخذ مفأهيم وتفسيرات عدة فمنهم من يسميها هدية ومنهم من يسميها مساعدة ومنهم من يسميها إكرامية والكل يعي أنها رشوة مهما اختلفت التسميات ، وهي ليست ظاهرة عابرة أو عرضية إنما هي ظاهره مؤثرة من الناحية الاقتصادية ونتائجها مؤذية ، ويتحمل المجتمع من جرائها كلفة إضافية تتمثل في تكاليف تداول السلعة أو الخدمة على نحو يؤدي إلى سوء تخصيص الموارد وتدهور مستويات الكفاءة الإنتاجية والتوزيعية .

ثانيا": تهريب الأموال : من خلال قيام المسؤولين بتهريب الأموال العامة التي تم الاستيلاء عليها من قبلهم بشكل غير قانوني وبدون وجه حق وتهريبها للخارج .

ثالثا": مخالفة قانون الخدمة المدنية : من خلال قيام المسؤولين بالتعيينات العشوائية في أجهزة الدولة دون حاجة حقيقية لها ، إضافة إلى تعيينات في الأجهزة الحكومية المهمة بدون مؤهلات ، مما يؤدي إلى الهدر في المال العام ، وترهل الجهاز الإداري وتضخمه ويؤدي إلى إضعاف الأداء العام .

رابعا": غياب النزاهه والشفافية في العطاءات الحكومية، وذلك من خلال إحالة عطاءات حكومية إلى شركات مرتبطة بشكل أو بأخر ببعض المسؤولين الكبار أو لاقرباءهم ، مما يؤدي إلى هدر المال العام بإحالة العمل المراد تنفيذه بمبالغ هي أكثر من القيمة الحقيقية للعمل .

خامسا": الاعتداء على المال العام : من خلال الحصول على إعفاءات ضريبية وكمركية أو تراخيص لأشخاص أو شركات بطرق غير قانونية ، كذلك اخذ أموال عامة تحت مسميات إعانات مساعدات مباشرة وبدون وجه حق .

سادسا": المحسوبية : تعتبر من أكثر مظاهر الفساد خطورة والأصعب علاجا، فهي ناجمة عن استغلال المنصب الحكومي للاستفادة الشخصية لمصلحة الفرد ومحاسبيه دون وجه حق .

سابعا": الابتزاز والتزوير لغرض الحصول على المال من الأشخاص مستغلاً موقعه الوظيفي بتبريرات قانونية أو إدارية أو إخفاء التعليمات النافذة على الأشخاص المعنيين كما يحدث في دوائر الضريبة أو تزوير الشهادة الدراسية أو تزوير النقود .

<u>دور الحوكمة في مكافحة الفساد المالي</u>

نتيجة للازمات التي حدثت فقد جعلت موضوع مكافحة الفساد تحظى بأهتمام كبير خلال العقدين الماضيين على جميع المستويات المحلية والدولية والهيئات والمنظمات الدولية ، فعلى المستوى الدولي صدرت اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC) عام 2003 لتنسيق الجهود الدولية لمكافحة الفساد وتعزيز النظم الوطني لمكافحة الفساد ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في 14 كانون الاول 2005 وهي تعد الاتفاقية الاكثر شمولا وقوة في مكافحة الفساد على نطاق عالمي . وحتى ابريل 2014 صادق عليها اكثر من 170 دولة حيث تلزم الاتفاقية الاطراف فيها بتنفيذ مجموعة واسعة ومفصلة من التدابير لمكافحة الفساد ، وعلى المستوى العربي صدرت الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد عام 2009 وعلى مستوى الدول قامت عدد من الدول العربية بأصدار استراتيجيات وطنية لمكافحة الفساد خلال

الفترة من 2008–2010 منها المملكة العربية السعودية ، والجمهورية اليمنية ودولة الكويت وموريتانيا والعراق . (الغامدي ، 2014 : 6)

يتمثل دور حوكمة الشركات في استخدام مجموعة من الاليات لمكافحة الفساد المالي ، ويمكن تعريف اليات حوكمة الشركات **بأنها** " مجموعة من الوسائل التي يتم تضمينها بهدف ترشيد وتوجيه ورقابة سلوك الإدارة العليا لاتخاذ القرارات التي تؤدي إلى تحقيق مصالح الملاك .(راضي ، 2011 : 444)

تؤدي الحوكمة دورا" مهما" في معالجة المشكلات التي تعاني منها المؤسسات بالاخص مشكلة الفساد المالي من خلال مجموعة من الاليات هي كالأتي :

اولا" : الآليات الداخلية للحوكمة

1–مجلس الإدارة : ان المدراء هم اصحاب المصالح الذين يشغلون مناصب من القيادة الاستراتيجية في المؤسسة وممارسة السيطرة على كافة الانشطة الادارية والمالية . (Aguilera ,2003 :457)

وتندرج ضمن صلاحيان مجلس الإدارة تشكيل اللجان الاتية : (سليمان ، 2006 : 127)

أ– **لجنة التعيينات والحوكمة :** وتقوم بالموافقة على المواصفات الوظيفية للأماكن الشاغرة في مجلس الإدارة وهي مسؤولة عن ترشيح المؤهلين للتقدملانتخابات المجلس ، كذلك مسؤولة عن مراجعة الارشادات الخاصة بتطبيق حوكمة الشركات بالمؤسسة وامداد مجلس الإدارة بالتوصيات الخاصة بتطوير تلك الارشادات .

ب–لجنة المكافئات : تمثل المكافئات حافزا" للإدارة لزيادة قيمة المؤسسة ، لذلك تقوم اللجنة بمساعدة المجلس وتوجيه النصح بخصوص مستويات المكافأة للمدراء التنفيذيين في ضوء مستوى الاداء .

تتركز وظائف لجنة المكافآت وواجباتها في تحديد الرواتب والمكافآت الخاصة بالإدارة العليا بما يلي : (Mintz , 2003 : 14)

- تحديد والمكافآت والمزايا الأخرى للإدارة العليا ، و مراجعتها والتوصية لمجلس الإدارة بالمصادقة عليها .
- وضع سياسات لإدارة برامج مكافأة الإدارة العليا ومراجعة هذه السياسات بشكل دوري .
- اتخاذ خطوات لتعديل برامج مكافآت الإدارة العليا التي ينتج عنها دفعات لا ترتبط بشكل معقول بأداء عضو الإدارة العليا .

2–لجنة التدقيق : لقد حظيت لجنة التدقيق في الوقت الحاضر بأهتمام بالغ من قبل الهيئات العلمية الدولية ، ، وبخاصة بعد الإخفاقات والاضطرابات المالية التي حصلت في الشركات العالمية . ويرجع هذا الأهتمام للدور الذي يمكن أن تؤديه لجنة التدقيق كأداة من أدوات حوكمة الشركات في زيادة الثقة والشفافية في المعلومات المالية التي تفصح عنها المؤسسات ، وذلك من خلال دورها في إعداد التقارير المالية وإشرافها على وظيفة التدقيق الداخلي في المؤسسات ، وكذلك دورها في دعم هيئات التدقيق

الخارجي وزيادة استقلاليتها ، فضلا عن دورها في التأكيد على الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات . (Robert , 2004 : 4)

3-آليـة الإفصـاح والشـفافية : إن لهذه الآلية أهمية كبيرة في تطبيق الحوكمة، إذ تتطلب الإفصاح عن جميع المعلومات المالية وغير المالية الخاصة بالمؤسسة فضلا عن إفصاح عن المعاملات المادية مع الأطراف ذوي العلاقة ، شرط أن تكون هذه المعلومات ذات صلة بالظروف والقرارات والتصرفات القائمة في المؤسسة وان تكون قابلة للفهم ويمكن عدّها وسيلة لتعزيز أنظمة الضبط الداخلي والمسائلة وحوكمة الشركات (الفتلاوي ، 2011 : 115)

4-التدقيق الداخلي : تؤدي وظيفة التدقيق الداخلي دورا مهما في عملية الحوكمة ، إذ إنها تعزز هذه العملية ، وذلك بزيادة قدرة المواطنين على مساءلة المؤسسة . حيث يقوم المدققون الداخليون من خلال الأنشطة التي ينفذونها بزيادة المصداقية ، العدالة ، تحسين سلوك الموظفين العاملين في المؤسسات الحكومية وتقليل مخاطر الفساد المالي . وفي هذا السياق يرى إن كل من التدقيق الداخلي والخارجي يعد آلية مهمة من آليات المراقبة ضمن إطار هيكل الحوكمة ، وخاصة فيما يتصل بضمان دقة ونزاهه التقارير المالية ومنع واكتشاف حالات الغش والتزوير . (Archambeault , 2002 : 8)

ثانيا" : الآليات الخارجية للحوكمة

تتمثل اليات الحوكمة الخارجية بالرقابات التي يمارسها اصحاب المصالح الخارجيين على المؤسسة والضغوطات التي تمارسها المنظمات الدولية من أجل تطبيق قواعد الحوكمة ومنها مايلي :

1-التدقيق الخارجي : يؤدي المدقق الخارجي دورا مهما في المساعدة على تحسين نوعية الكشوفات المالية، ولتحقيق ذلك ينبغي عليه مناقشة لجنة التدقيق في نوعية تلك الكشوفات، وليس مقبوليتها فقط. يمثل التدقيق الخارجي حجر الزاوية لحوكمة جيدة لمؤسسات المملوكة للدولة ، إذ يساعد المدققون الخارجيون هذه المؤسسات على تحقيق المساءلة والنزاهه وتحسين العمليات فيها ، ويغرسون الثقة بين أصحاب المصالح والمواطنين بشكل عام. ويؤكد معهد المدققين الداخليين في الولايات المتحدة الأمريكية (Institute of Internal Auditors) على إن دور التدقيق الخارجي يعزز مسؤوليات الحوكمة في الإشراف ، التبصر والحكمة . ينصب الإشراف على التحقق مما إذا كانت المؤسسات المملوكة للدولة تعمل ما هو مفروض أن تعمله ويفيد في اكتشاف ومنع الفساد المالي أما التبصر فانه يساعد متخذي القرارات ، وذلك بتزويدهم بتقويم مستقل للبرامج والسياسات، العمليات والنتائج. وأخيرا تحدد الحكمة الاتجاهات والتحديات التي تواجهها المؤسسة . (زين الدين ، جابر ، 2012 : 15)

2-القوانين والتشريعات : غالبا ما تشكل وتؤثر هذه الآليات على التفاعلات التي تجري بين الفاعلين الذين يشتركون بشكل مباشر في عملية الحوكمة، ولقد أثرت بعض التشريعات على الفاعلين الأساسين في عملية الحوكمة، ليس فيما يتصل بدورهم ووظيفتهم في هذه العملية فحسب ، بل على تحقيق تفاعلهم مع بعضهم . (طلب ، 2015 : 392)

3- منظمة الشفافية العالمية : من خلال الدور الذي تلعبه في ممارسة ضغوطًا ، من أجل محاربة الفساد المالي في الدول، فمثلا تضغط منظمة التجارة العالمية من أجل تحسين النظم المالية والمحاسبية ، وفي قطاع البنوك ، تمارس لجنة بازل ضغطا من أجل ممارسة الحوكمة في المصارف .
(http://infotechaccountants.com)

المبحث الرابع

الجانب التطبيقي

يتضمن الجانب التطبيقي أربعة مواضيع هي : نتائج توزيع الإستبانه ، مقاييس الدراسة ، الأحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة واختبار الفرضيات .

اولا": نتائج توزيع الإستبانه

تم توزيع استمارة الاستبيان على عينة البحث (منتسبي جامعة القادسية) واسفرت النتائج عن الاتي وكما موضح بالجدول رقم (1)

جدول (1)

نتائج توزيع الإستبانه

البيان	العدد	النسبة %
الإستبانه الموزعة	60	%100
الإستبانه المستردة	52	%86
الإستبانه غير المستردة	8	%14
الإستبانه القابلة للتحليل	52	%86

ثانيا": مقاييس الدراسة

تتكون اداة الدراسة من جزأين هي المتغير المستقل حوكمة الشركات (10 اسئلة) والمتغير التابع الفساد المالي (10 اسئلة) والجدول رقم (2) يبين تفاصيل متغيرات الدراسة وعدد الفقرات

جدول (2)

متغيرات الدراسة

رمز المتغير	عدد الفقرات

10	X
10	Y

ثالثا": الاحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

يوضح الجدول رقم (3) المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لابعاد الدراسة

جدول (3)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغير الدراسة

Descriptive Statistics			
المتغير	Mean	Std. Deviation	N
X	3.8	0.42	52
Y	3.6	0.66	52

يلاحظ من خلال معطيات الجدول رقم (3) ان المتغير التابع (الفساد المالي) والمتكون من (10 سؤال) قد حقق وسط حسابي مقداره (3.6) على مقياس ليكرت الخماسي وانخفاض معياري مقداره (0.66) مما يشير إلى ان هناك موافقة من عينة البحث تجأه اسئلة هذا المتغير وبدرجة عالية ، وهذا يؤشر عاى الدور الايجابي الذي تمارسه حوكمة الشركات في مكافحة الفساد المالي في الوحدات الحكومية .

رابعا" : اختبار الفرضية

لاثبات فرضية البحث فقد اعتمدت الباحثة على معامل الارتباط البسيط (Pearson) لاختبار علاقة الارتباط بين المتغير المستقل (حوكمة الشركات) والمتغير التابع (الفساد المالي) والجدول رقم (4) يظهر معامل الارتباط بيرسون بين هذين المتغيرين .

ويتم الحكم على مقدار قوة الارتباط في ضوء مايلي :

-علاقة ارتباط منخفضة : اذا كانت قيمة معامل الارتباط اقل من (0.10)

- علاقة ارتباط معتدلة : اذا كانت قيمة معامل الارتباط بين (0.10 -0.30)

-علاقة ارتباط قوية : اذا كانت قيمة معامل الارتباط اعلى من (0.30)

جدول (4)

مصفوفة ارتباط بيرسون بين حوكمة الشركات والفساد المالي

Correlations			
		y	X
	Pearson	1	0.670

y	Correlation		
	(Sig. (2-tailed)		0.034
	N	52	52
x	Pearson Correlation	0.670	1
	(Sig. (2-tailed)	0.034	
	N	52	52
**Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed)			

يظهر الجدول رقم (4) مصفوفة الارتباط بأن هناك علاقة ارتباط قوية وموجبة (لان قيمتها اكبر من 0.30) وعند مستوى دلالة (1%) بين حوكمة الشركات والفساد المالي حيث تدعم هذه النتيجة صحة اثبات الفرضية .

المبحث الخامس

الإستنتاجات والتوصيات

اولا" : الإستنتاجات

فيما يلي عرض للاستنتاجات التي توصلت اليها الباحثة من خلال الجانب العملي والنظري للبحث :

1-وجود علاقة ارتباط قوية بين حوكمة الشركات والفساد المالي .

2-ان ظاهرة الفساد المالي من أخطر المشكلات التي تعاني منها مؤسسات القطاع العام .

3- ان الالتزام بتطبيق اليات حوكمة الشركات يؤدي إلى الحد من الفساد المالي .

4- هناك أسباب للفساد المالي منها اقتصادية واجتماعية واخلاقية .

ثانيا" : التوصيات

توصي الباحثة بمايلي:

1- الاهتمام بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات من خلال الاهتمام بتطبيق معايير المراجعة والتطبيق .

2- حث المؤسسات على تبني اليات حوكمة الشركات طبقا" لأحدث المعايير بغية مكافحة الفساد داخل المؤسسات الحكومية .

3- تطوير قانون مكافحة الفساد لتغطي الممارسات الفاسدة بالمؤسسات الحكومية .

4- نشر الوعي الفكري والاقتصادي والاجتماعي والديني وذلك لرفع المستوى الحضاري للمجتمع .

المصـادر

1- ابراهيم ، شيماء محمد سمير ، " **التكامل بين عمل المدقق الداخلي والمدقق الخارجي للحد من الفساد المالي** " ، بحوث مستقبلية العدد 41 ، 2013 ، كلية الحدباء الجامعة ، العراق .

2- بله ، د.سيد عبدالرحمن عباس ، " **دور تطبيق حوكمة الشركات في ممارسة اساليب المحاسبة الابداعية** " مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، العدد 12 ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، 2012.

3- جلاب ، محمد ، " **دور لجان المراجعة فً تفعّل حوكمة الشركات** " ، رسالة ماجستير في كلّية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، الرياض ، المملكة العربية السعودية، 2015 .

4- **دليل تأسيس حوكمة الشركات في الاسواق الصاعدة** ، مركز المشروعات الدولية 2005 .

5- راضي ، محمد سامي ، **موسوعة المراجعة** ، دار التعليم الجامعي ، الاسكندرية ، مصر، 2011 .

6- زين الدين ، د.بروش وجابر ، دهيمي ، " **دور آليات الحوكمة في الحد من الفساد المالي والإداري** " ، لملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كالية في الحد من الفساد المالي والاداري ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، الرياض ، المملكة العربية السعودية، 2012 .

7- السعدني ، مصطفى حسين بسيوني ، " **الشفافية والافصاح في اطار حوكمة الشركات** " ، ورقة عمل ندوة حوكمة الشركات العامة والخاصة من أجل الاصلاح الاقتصادي والهيكلي ، القأهرة ، مصر، 2006.

8- سليمان ، محمد مصطفى ، " **حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والاداري _دراسة مقارنة** " ، الدار الجامعية ، مصر، 2006 .

9- طلب ، حسنين راغب ، " **اثر تنفيذ آليات حوكمة الشركات في تخفيض فجوة التوقعات عن القيمة العادلة** " ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد 45 ، بغداد ، العراق، 2015 .

10- الطيب ، مبرك وتوفيق ، عتيق ، " **اثر حوكمة الشركات في الحد من الفساد المالي والاداري في المؤسسة الاقتصادية** " ، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، 2016.

11- عبدالله ، سعاد سعيد غزال ، " **الأبعاد الإستراتيجية لمسؤولية المنظمة في ضوء التحكم المؤسي واثرها على الإفصاح المحاسبي** " ، أطروحة دكتورأه ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة الموصل ، العراق، 2006 .

12- عبود ، د. سالم محمد ، " **ظاهرة الفساد الإداري والمالي** " ، دار الدكتور للعلوم ، بغداد ، العراق، 2008 .

13- عيدان ، فريال مشرف ، " **الفساد المالي وهدر الموارد في العراق بعد عام 2003** " ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، بغداد ، ، 2016.

14-غادر ، محمد ياسين ، " **محددات الحوكمة ومعاييرها** " **المؤتمر العلمي الدولي عولمة الإدارة في عصر المعرفة** ، جامعة الجنان ، طرابلس ، لبنان، 2012 .

15- الغامدي ،عبدالله بن سعد ، ورقة علمية " **دور النزاهه والشفافية في محاربة الفساد** " الملتقى العلمي الجرائم المستحدثة في ظل المتغيرات والتحولات الاقليمية والدولية ، 2014 ، عمان ، الاردن .

16- الغانمي ، د . نزار عبد الامير تركي والخزرجي ، حمد جاسم محمد ، " **الفساد المالي والاداري ودوره في تحجيم الاقتصاد العراقي بعد الاحتلال الامريكي للعراق عام 2003** " ، مركز الدراسات الاستراتيجية – جامعة كربلاء ، العراق، 2017 .

17- الفتلاوي ، ليلى ناجي مجيد ، " **اثر تطبيق حوكمة الشركات في الحد من ممارسات إدارة الارباح** " ، اطروحة دكتورأه في المحاسبة ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، العراق، 2011 .

18-يوسف ، محمد حسن ، " **محددات الحوكمة ومعاييرها مع اشارة خاصة لنمط تطبيقها في مصر** ، بنك الاستثمار القومي ، مصر، 2007 .

19-Aguilera , Ruth V. , **" The Cross-NationaL Diverslty of and Determinants "** , University of Illinois at Urbana-Champaign , Academy of Management Review, Vol. 28, No. 3 , 2003.

20- Archambeault, Deborah S., **" The relation between Corporate Governance Strength and Fraudulent Financial Reporting** : Evidence from SEC Enforcement Cases " , Nov. 2002 .

21- Bushmana , Robert M & Smith , Abbie J , **" Financial accounting information and corporate governance "** , Journal of Accounting and Economics , 32 ,2001 .

22-Bebchuk , Lucian , Cohen ,Alma & Ferrell , Allen , **" What Matters in Corporate Governance ?** , John M. Olin Center for Law , Economics and Business , Harvard , Issn 1045 , 6333, 2004 .

23-Crowther , seifi & David , SHahla , **" Corporate Governance and International"** , is Bn 978-87-7681 Business, 2011 .

24- Mintz , Steven M. , **" Improving Corporate Governance Systems : A Stakeholders Theory Approach "**, cpc / ethics / Forum , 2003.

25- Oman , , Charles P , **"Corporate Governance and Natuonal Development "** , Working Paper No. 180, CD/DOC(2001)12 .

26- Robert , John , " **Agency Theory , Ethics and Corporate Governance** " , presented at the Corporate Governance and ethics Conference , Mac Quarie , Graduate School of Management –Sydney , Australia , June, 2004 .

27- http://infotechaccountants.com

القسم الثاني : المصطلحات

1- حوكمة الشركات (Corporate Governance) " هي النظام الذي يتم من خلاله إدارة المؤسسات والتحكم في اعمالها "

2- الفساد المالي (Financial Corruption) " هو ذلك السلوك المنافي للقوانين والاخلاق والقائم على الاخلال بالمصالح والواجبات العامة من خلال المال العام لتحقيق مصالح خاصة "

القسم الثالث : الاستبانة

ملاحظة: يرجى وضع علامة (√) تحت الدرجة التي تعبر عن تقييمك لمدى تحقيق المؤشرات الاتية في محيط عملك بالمؤسسة .

اولا": حوكمة الشركات

ت	الفقرات	أتفق تماما	أتفق	محايد	لا أتفق	لا أتفق تماما"
1	الحوكمة هي مجموعة من الإجراءات والمبادئ والقواعد التي تعمل على تحقيق الحماية والعدالة بين اصحاب المصالح في المؤسسة .					
2	تهتم الحوكمة بالعلاقات مابين إدارة المؤسسة ومجلس إدارتها والأخرين من اصحاب المصلحة بالمؤسسة .					
3	ان هدف الحوكمة هو تحقيق وضمان النزاهه والحياد لكافة العاملين بدءا" بمجلس الإدارة وانتهاءا" بأدنى عامل بالمؤسسة .					
4	ان الأهتمام بتطوير قواعد الحوكمة يسأهم في تعزيز مبادئ النزاهه والشفافية .					

5	تعمل معايير الحوكمة على ضمان مراجعة الأداء المالي وحسن استخدام أموال الشركة من خلال تكامل نظم المحاسبة والتدقيق .					
6	يجب ان تتمتع الهيئات الرقابية والإشرافية المسؤولة عن تنفيذ القانون في المؤسسات بالسلطة والنزاهه للقيام بواجباتها بشكل مهني وموضوعي .					
7	تمثل الحوكمة نظام متكامل من الإجراءات والمفأهيم الاقتصادية والادارية والمحاسبية والاجتماعية والقانونية لتحقيق المساءلة والتقييم لاداء المؤسسات .					
8	توفر الحوكمة الهيكل الذي من خلاله يتم وضع أهداف المؤسسة وسبل تحقيق الأهداف ومراقبة اداء المؤسسة .					
9	تؤدي لجنة التدقيق كأداة من أدوات الحوكمة في زيادة الثقة والشفافية في المعلومات المالية التي تفصح عنها المؤسسات .					
10	ان الالتزام بتطبيق مبادئ الحوكمة يتطلب زيادة الأهتمام بتطبيق معايير المراجعة والتدقيق .					

ثانيا" : الفساد المالي

ت	الفقرات	أتفق تماما	أتفق	محايد	لا أتفق	لا أتفق تماما"
1	يتمثل الفساد المالي بمجمل الانحرافات المالية ومخالفة القواعد والاحكام المالية التي تنظم سير العمل المالي في مؤسسات الدولة ومخالفة التعليمات الخاصة بالاجهزة الرقابية .					
2	يأخذ الفساد المالي اشكالا" متعددة منها الرشاوي ، الاختلاس ، المحاباة والمحسوبية في التعينات وغيرها .					
3	تؤدي حوكمة الشركات دورا" مهما" في معالجة المشكلات ابرزها مشكلة الفساد المالي من خلال مجموعة من الاليات الداخلية والخارجية .					
4	تتمثل مهام الحوكمة في محاربة الفساد الداخلي في المؤسسات وعدم السماح بوجوده والقضاء عليه .					

5	زيادة الرواتب والاجور بما يضمن مستوى معاشي جيد للموظفين في المؤسسة للحد من ظاهرة الفساد .					
6	دعم استقلالية المدقق وعدم تأثره بالاطراف الداخلية والخارجية في المؤسسه يسهم في القضاء على ظاهرة الفساد المالي .					
7	توفير فرص للترقية ومنح المكافئات للموظفين المتميزين في اداء عملهم .					
8	وضع معايير تعتمد على الشهادة والتخصص والكفاءة مما يؤدي بالنتيجة الحصول على موظفين اكفاء .					
9	يؤدي المدقق الداخلي دورا مهما في الحوكمة وذلك بقدرته على مسأءلة المؤسسة ، مما يسأهم في تحسين سلوك الموظفين والتقليل من ظاهرة الفساد .					
10	سن القوانين الصارمة التي تعمل في المساعدة في مكافحة الفساد المالي .					